

السلوك السياسي الحيوي للدولة الحديثة

The Vital Political Behavior of the Modern State

د. سوزان يعقوب (*)

تاريخ الاستلام: 2023/06/18 تاريخ القبول: 2023/09/27 تاريخ النشر: 2023/12/31

Abstract:

The research aimed at defining the vital political behavior, domains, and applications. The results pointed out that the vital political behavior of the modern state refers to the rational political actions that a state performs to achieve the security system in its broadest sense. Among its most prominent areas: personal, societal, health economic, environmental, water, food security. These fields can be applied inside the state for the benefit of citizens or outside it to help other countries in situations such as civil conflicts, natural disasters, and epidemics.

Keywords: Modern state, vital political behavior; security types; internal vital political behavior, external vital political behavior.

ملخص:

هدف البحث إلى التعريف بمفهوم السلوك السياسي الحيوي، وبيان مجالاته، وتطبيقاته. وبنيت النتائج أن السلوك السياسي الحيوي للدولة الحديثة هو الأفعال السياسية الرشيدة التي تؤديها الدولة لتحقيق منظومة الأمن بمفهومها الواسع. ومن أبرز مجالاته: الأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والمائي، والغذائي. ويمكن تطبيق هذه المجالات داخل الدولة لمنفعة المواطنين أو خارجها لمساعدة دول أخرى في أحوال مثل الصراعات الأهلية، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأوبئة، وحماية البيئة.

كلمات مفتاحية: الدولة الحديثة، السلوك السياسي الحيوي، مجالات الأمن، سلوك سياسي حيوي داخلي، سلوك سياسي حيوي خارجي.

مقدمة:

لم يعد الأمن بمفهومه التقليدي الذي اقتصر على أمن الدولة العسكري هو جوهر المسألة الأمنية التي تُعنى بها الدولة؛ وإنما اتخذ مسارات أرحب تمثلت في ظهور أشكال جديدة من الأمن، نحو: الأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والمائي، والغذائي، على ضوء التطورات السياسية، والاقتصادية، والصحية، والبيئية، وغيرها مما شهدته المجتمعات البشرية. وإذ تتعلق هذه الأشكال جميعها بالإنسان وحماية حياته فقد جاز وصف الأفعال السياسية للدولة الحديثة التي تؤديها لتحقيق تلك الأشكال الأمنية بالسلوك السياسي الحيوي للدولة الحديثة.

لقد ظهرت بوادر التطور المفاهيمي على مفهوم هذا الأمن منذ أربعينيات القرن العشرين عندما قامت بعض الجامعات الغربية بتدريس الأمن في أوقتها بوصفه مساراً معرفياً، وعندما صارت حياة الإنسان أولوية عالمية بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)؛ إلا أن تلك البوادر لم تتشكل كما يجب في ظل هيمنة النظرة الواقعية تبعاً لمجريات الأحداث السياسية كالحرب الباردة وبقيت على حالها حتى عكس تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (1994) ما سبقه من محفزات فكرية فأضحى الفرد وما يهدد رفاهيته في مختلف المجالات هو جوهر المفهوم الأوسع للأمن.⁽¹⁾

وقد انعكس هذا التحول الفكري في مفهوم الأمن على الدولة نفسها إذ اتسعت مسؤولياتها وأصبحت أمام تحديات أكبر بعد أن باتت مطالبة لا بحماية حدودها وحفظ أمنها الداخلي وحسب؛ وإنما برد تهديدات أخرى محتملة. ولعل أبرز تلك التهديدات ما بينته مدرسة كوبنهاغن التي أرسى قواعدها باري بوزان وأولي ويفر⁽²⁾، وهي: التهديدات العسكرية، والسياسية، والمجتمعية، والاقتصادية، والبيئية⁽³⁾. لذا، ألقى السلوك السياسي للدولة الحديثة بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية مركباً ينطوي على عدة عناصر، من أبرزها:

(1)- سفيان صخري، التحولات الكبرى في القضايا الأمنية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13(1)، العدد 18، 2022، 17، ص ص 43-13.

(2)- سفيان صخري، المرجع السابق، ص ص 20-22.

(3)- فريدة حموم، إشكالية تعريف أمن الطاقة وعلاقته بالأمن القومي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 12، 2019، 15، ص ص 24-13.

سلوكها التشريعي، والتنفيذي، والقضائي، والانتخابي، والمدني، والحزبي، والمدني، والحيوي. ويتعلق الأخير منها بكل ما يعني حياة الفرد بوصفه وحدة بناء المجتمع. وعليه، تعلق إشكالية البحث الحالي بالسلوك السياسي الحيوي من حيث مفهومه، ومجالاته، وتطبيقاته الداخلية والخارجية، ومن أجل تخطي هذه الإشكالية يهدف هذا البحث إلى تعريف هذا السلوك، وبيان مجالاته، ورصد تطبيقاته محلياً ودولياً. وتكمن أهمية ذلك من الناحية النظرية في تقديم مساهمة تُعين حدود السلوك السياسي الحيوي وتُفصل مفرداته، وتنبه من الناحية التطبيقية صانعي القرارات السياسية إلى أهميته وضرورة أخذه بعين الاعتبار عند صياغة استراتيجيات الدولة، ورسم سياساتها، وإعداد برامجها. ولعل المنهج البحثي الأنسب لتحقيق هكذا أهداف هو المنهج الوصفي؛ لأنه يساعد على تقرير طبيعة الظاهرة وبيان عناصرها وعلاقاتها⁽⁴⁾، أي: وصف السلوك السياسي الحيوي للدولة الحديثة، والتعرف إلى عناصره، وتقصي تطبيقاته. وتبعاً لذلك أولاً. مفهوم السلوك السياسي الحيوي ومجالاته

1. مفهوم السلوك السياسي الحيوي

يُعرف السلوك السياسي بصفة عامة بأنه الأفعال السياسية الرشيدة التي تؤديها مؤسسات الدولة الرسمية، نحو: المؤسسة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ومؤسساتها غير الرسمية، نحو: الأحزاب السياسية، والتنظيمات المدنية. لذا، يأتي السلوك السياسي للدولة الحديثة على عدّة أشكال من أبرزها: السلوك السياسي التشريعي، والتنفيذي، والقضائي، والانتخابي، والحزبي، والمدني، والدولي.⁽⁵⁾

وإذ يصف السلوك السياسي التشريعي الأفعال السياسية في سياق اقتراح القوانين وتعديلها أو إلغاؤها، وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية فإن السلوك السياسي التنفيذي يصف الوظائف المتمثلة في اقتراح القوانين وتنفيذها، وإدارة شؤون الدولة وما تتضمنه من أفعال نحو حفظ أمنها الداخلي والخارجي والتمثيل الدبلوماسي. أما السلوك السياسي القضائي فيرتبط بتشجيع الطرق المثلى لتنفيذ الأفعال، وضمان التزام أفراد

(4) - عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول. التحليل السياسي ومناهج

البحث، منشورات مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص 54.

(5) - سوزان جمعة يعقوب، ومحمد حمد القطاطشة، السلوك السياسي للدولة الحديثة، مجلة العلوم السياسية

والقانون، المجلد 32، العدد 6، 2022، 184، ص ص 177-191.

المجتمع بطرق محددة في المعاملات، وتقديم إشارات حول التصرف الجماعي خلال فترة زمنية، ويصف السلوك السياسي الانتخابي أفعال المرشحين والناخبين خلال العملية الانتخابية، والانتقال السلمي للسلطة بين المجالس النيابية، ودعم الشرعية السياسية، وتعزيز التنمية السياسية، أما السلوك السياسي الحزبي فيصف الوظائف العامة للأحزاب السياسية مثل التشنش السياسية ودعم المشاركة السياسية، ويتعلق السلوك السياسي المدني بأفعال التنظيمات المدنية مثل النقابات والمنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى تحقيق أهداف مثل المشاركة في صنع السياسات العامة، وحماية البيئة، ومكافحة الفقر، وأخيراً، يبين السلوك السياسي الدولي أنشطة الدولة وأفعالها في مجال التمثيل الدولي والتعامل مع التنظيمات الدولية.⁽⁶⁾

وتبعاً لتوسع منظومة الأمن والتهديدات ذات الصلة بها، فقد جاء مفهوم السلوك السياسي الحيوي لوصف سلوك الدولة وأفعالها السياسية التي تؤديها لحماية مواطنيها من التهديدات التي تمس الفرد من الناحية الشخصية، والمجتمعية، والبيئية، والغذائية، والمائية، والاقتصادية، وغيرها من المجالات الحيوية. واللافت للنظر أن الدولة تمارس سلوكها السياسي الحيوي لا لمنفعة شعبيها وحسب؛ وإنما قد تؤديه لمنفعة شعب آخر في ظروف اعتيادية أو غير اعتيادية، مثل: المساعدات الاقتصادية، والصراعات الداخلية، والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والحروب، وذلك إما بذهابها خارج حدودها لمساعدة شعب آخر؛ كأن تقوم دولة بإرسال فريق متخصص لمساعدة دولة أخرى تعرضت للزلازل، أو بدون مغادرة أراضيها؛ كأن تستقبل دولة لاجئين من دولة أخرى تعرضت لحرب أو أزمة سياسية أو كارثة طبيعية. وهذا في الواقع يميز السلوك السياسي الحيوي للدولة؛ إذ تؤدي الدولة سلوكها السياسي الحيوي على أراضيها أو خارجها. ويجب التنبيه إلى أن السلوك السياسي الحيوي الداخلي للدولة يتضمن جميع المجالات الأمنية السابقة (الأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والمائي، والغذائي)، أما سلوكها الخارجي فيقتصر على بعضها، ومن أبرز مجالات هذا السلوك الخارجي ما تقوم به الدول في سياق الظروف الإنسانية وحماية البيئة.

وعليه، يعرف السلوك السياسي الحيوي للدولة بأنه الأفعال السياسية الرشيدة التي تؤديها الدولة لحفظ الأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والمائي،

⁽⁶⁾- سوزان جمعة يعقوب، ومحمد حمد القطاطشة، المرجع السابق، ص 184-187.

والغذائي لمنفعة شعبها بالدرجة الأولى، أو لمنفعة شعب آخر من خلال أفعال معينة، نحو: استقبال لاجئين من دولة أخرى على أراضيها، أو إرسال مساعدات طبية وغذائية وفنية لدولة أخرى تعرضت لحرب، أو أزمة سياسية، أو كارثة طبيعية مثل زلزال أو إعصار أو فيضان، خاصة في ظل عدم مقدرة تلك الدولة على مواجهة تلك الحرب أو الأزمة أو الكارثة.

2. مجالات السلوك السياسي الحيوي

يُستدل من التعريف السابق لمفهوم السلوك السياسي الحيوي للدولة على أن هذا السلوك متعدد الأبعاد يغطي مجالات أمنية عديدة من أبرزها: الأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والمائي، والغذائي. وفيما يلي تعريفًا بكل مجال من هذه المجالات.

1.2 الأمن الشخصي:

جاءت نشأة الجماعة البشرية كما يراها الفلاسفة مثل أفلاطون والفارابي وابن خلدون في مرحلة سبقت تشكل الدولة الحديثة بسبب طبيعة الإنسان الاجتماعية التي تدعوه إلى العيش بسلام مع الآخرين من أجل تحقيق منافع مشتركة من أهمها الشعور بالأمن⁽⁷⁾، ومن أبرز أشكاله الأمن الشخصي الذي يُعرف بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽⁸⁾ بالنظر إلى جانبين هما: سلامة الفرد من بعض التهديدات، مثل: الجوع والمرض والقمع، وحمايته من الاضطرابات المفاجئة في حياته اليومية، أو بعبارة أخرى تحرره من الخوف من جهة وتحرره من الحاجة من جهة أخرى بما يضمن تحقق الأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والسياسي، والبيئي، والمائي، والغذائي. ويتعلق الأمن الشخصي في هذا السياق بحماية الفرد من العنف واحتمال التعرض للعنف والآثار السلبية للكوارث الطبيعية.⁽⁹⁾

(7) - مصطفى سيد أحمد صقر، نظرية الدولة عند الفارابي: دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1989، ص 15.

(8) United Nations Development Program (UNDP), "**Human Development Report**", Oxford University Press, New York, 1994. P. 24.

(9) P.H. Liotta and T. Owen, "Why human security", **The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations**, Vol. 7, 2006, PP. 37-54, P. 42.

وعليه، يُعرف السلوك السياسي الحيوي لتحقيق الأمن الشخصي بأنه الأفعال السياسية الرشيدة التي تمارسها الدولة لحماية الفرد من العنف أو احتمال التعرض له، ومن تهديدات الكوارث الطبيعية. ويستدل بهذا التعريف على أن الدولة تمارس سلوكها السياسي في هذا المقام لحفظ الأمن الشخصي لشعبها، وقد تمارسه كذلك لمنفعة شعب آخر كما سبقت الإشارة لحماية الأفراد من العنف ومخاطر التهديدات الطبيعية؛ كأن تستقبل على أراضيها أفراد تعرضوا للعنف أو من المحتمل أن يتعرضوا له، أو ترسل مساعداتها إلى دولة أخرى أُلّت بها أزمة أو كارثة طبيعية.

2.2 الأمن المجتمعي:

عُرف الأمن المجتمعي بعدة تعريفات ركزت بالدرجة الأولى على مقدرة الدولة على انجاز بعض المهام، ومن هذه التعريفات وصف الأمن المجتمعي بأنه مقدرة الدولة على إدامة الوظائف الاجتماعية، وحماية حياة أفراد المجتمع، وتحقيق حاجاتهم الأساسية من خلال المبادرات الوقائية، والتخطيط للأزمات، وتوفير البنية التحتية والتكنولوجية لتشغيل مؤسسات المجتمع وإدارتها⁽¹⁰⁾. ومن تعريفات هذا المفهوم كذلك أنه حماية المجتمع من أي تهديدات تمس الهوية، والقيم الأساسية، والثقافة، والدين، والعادات⁽¹¹⁾. ويمكن النظر لهذا المفهوم من منظور داخلي تركز الدولة بموجبه على القضايا الاجتماعية الداخلية، مثل حماية أفراد المجتمع من الجرائم، ومنظور خارجي تقوم الدولة بموجبه بحماية مجتمعها من الانتهاكات الثقافية والتعرض للآثار السلبية للعولمة الثقافية كما ورد في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽¹²⁾.

وتنقسم مقومات الأمن المجتمعي إلى: مقومات تتعلق بالفرد مثل الطعام والدواء، ومقومات تخص الجماعة مثل تقبل الآخرين والمساهمة في الأعمال التطوعية، ومقومات الدين والأخلاق مثل التعاون والتعاطف والتآخي بين أفراد المجتمع، ومقومات ترتبط

⁽¹⁰⁾ O. E. Olsen, B. I. Kruke and J. Hovden, "Societal safety: Concept, borders and dilemmas", Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol. 15, Iss. 2, 2007, PP. 69-79.

⁽¹¹⁾ - خالد كاظم أبو دوح، الأمن المجتمعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2021. متاح على الموقع: <https://nauss.edu.sa>. تاريخ التصفح: 1 مارس، 2023، 11:35.

⁽¹²⁾ P.H. Liotta and T. Owen, "Why Human Security", Op.cit., P. 42.

بأجهزة الدولة مثل أعمال المؤسسات التعليمية، والصحية، والقضائية، والأمنية⁽¹³⁾. لذا، جاءت وسائل تحقيق الأمن المجتمعي معنوية ومادية؛ إذ انطوت الأولى على وسائل مثل التربية الرشيدة وغرس القيم الأخلاقية، وتضمنت الثانية وسائل نحو المؤسسات الأمنية لحفظ الأمن الداخلي وحماية الوطن.⁽¹⁴⁾

في ضوء ما تقدم، يمكن تعريف السلوك السياسي الحيوي لحماية الأمن المجتمعي بأنه أفعال الدولة السياسية الرشيدة التي تتخذها لضمان استمرارية الوظائف والمؤسسات المجتمعية، والتخطيط للتعامل مع أحداث غير اعتيادية، وحماية المجتمع من تهديدات تمس الهوية، والدين، والعادات، والقيم الأساسية، والثقافة. ويمكن القول أن الدولة تطبق سلوكها السياسي الحيوي لحماية الأمن المجتمعي على أراضيها ولمنفعة شعبها.

3.2 الأمن الصحي:

يُعد مفهوم الأمن الصحي من المفاهيم الحديثة نسبياً؛ إذ بدأت معالمه تتضح منذ أوائل القرن الحادي والعشرين. وذلك بعد أن أصبح الأمن الصحي أكثر من مجرد حماية الفرد من المرض؛ بل حماية المجتمع ككل لأن الأمن الصحي عبارة عن ركن من أركان الأمن المجتمعي⁽¹⁵⁾. كما بات الأمن الصحي مرتبطاً بمقدرة الدولة على حماية صحة الأفراد وسلامة المجتمع من الأوبئة والأمراض المعدية بالإضافة إلى مقدرتها على التنبؤ بالأزمات الصحية والتخطيط لمواجهتها⁽¹⁶⁾. ويضاف إلى ذلك أن أضحى غياب الأمن الصحي تهديداً لا يضر بالدولة وحدها؛ وإنما بالمجتمع الدولي، مما جعله تهديداً محلياً ودولياً في آن واحد⁽¹⁷⁾. وقد أدى هذا البعد الدولي إلى قيام بعض الدول بمساعدة دول أخرى تواجه أزمات صحية

⁽¹³⁾ - الصالح براجل، مقومات الأمن المجتمعي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 2، 2023، 70، ص ص 63-75.

⁽¹⁴⁾ - واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن المجتمعي: دراسة تحليلية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10، 2020، 252، ص ص 247-272.

⁽¹⁵⁾ - مريم زان، الأمن الصحي كمكون من مكونات الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 2، 2023، 192، ص ص 192-202.

⁽¹⁶⁾ - سفيان صخري، مرجع سابق، ص 27.

⁽¹⁷⁾ - إسحاق بلقاضي، أدوات حماية الأمن الصحي الدولي في إطار اللوائح الصحية الدولية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 4، العدد 1، 2018، 175، ص ص 172-189.

بسبب انتشار الأوبئة والأمراض المعدية. ولعل الشاهد الأبرز على هذا البعد الدولي جائحة كورونا التي تخطت الحدود.

ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف السلوك السياسي الحيوي لتحقيق الأمن الصحي بأنه الأفعال السياسية الرشيدة التي تؤديها الدولة لحماية مواطنيها من الأوبئة والأمراض المعدية، والحفاظ على سلامة المجتمع، ورصد الإشارات الدالة على الأزمات الصحية، وسرعة الاستجابة لها والتعافي من أثارها بعد التخطيط المسبق والتعاون الدولي.

4.2 الأمن الاقتصادي:

يأخذ مفهوم الأمن الاقتصادي دلالتين. أحدها: دلالة فردية تضع اقتصاد الفرد في قلب الأمن الاقتصادي؛ إذ تركز هذه الدلالة على التوظيف والدخل والاستهلاك، وحماية الفرد من التغيرات السلبية المفاجئة في أنماط المعيشة اليومية. والثانية: دلالة جماعية تصف الأمن الاقتصادي من منظور الاقتصاد الوطني ومستوى نمو الاقتصاد الوطني⁽¹⁸⁾، وسواء أكانت النظرة للأمن الاقتصادي نظرة فردية أم نظرة جماعية فإن الأصل في النشاط الاقتصادي في الدولة أن يؤدي إلى تحسين رفاه الأفراد⁽¹⁹⁾. وهذا يعني أن الأمن الاقتصادي مفهوم مركّب من مصلحة الفرد والمجتمع معاً.

وكما سبقت الإشارة عند الحديث عن الأمن الصحي فإن الدولة أمام تحديات خارجية بسبب أزمات اقتصادية مالية خارجية. ومن أمثلة ذلك الأزمة الاقتصادية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين التي صدر تبعاً لها قانون الجمارك الأمريكي عام 1930 ووضع نسبة 50% من الرسوم الجمركية على صادرات الدول الأخرى إلى أمريكا؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع الانتاج بنسبة 40% في ألمانيا بعد سنة واحدة فقط⁽²⁰⁾. وهذا يعني أن تحقيق الأمن الاقتصادي في الدولة يستدعي الأخذ بالمتغيرات الدولية

⁽¹⁸⁾ H. E. S. Nesadurai, “**Conceptualising economic security in an era of globalization: What does the East Asian experience reveal?**” Coventry, University of Warwick, Centre for the Study of Globalization and Regionalisation, UK, Working Paper No. 157/05, 2005, P. 10.

⁽¹⁹⁾ J. E. Stiglitz, “Employment, social justice and societal well-being”, **International Labour Review**, Vol. 141, No. 1-2, 2002, PP. 9-29.

⁽²⁰⁾ محمد حمد القطاطشة، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص

فتراجع المركز الاقتصادي لدولة ما يؤدي إلى أضرار سلبية على اقتصاد دولة أخرى لديها علاقات اقتصادية مع تلك الدولة.

وعليه، يمكن وصف السلوك السياسي الحيوي الاقتصادي للدولة بأنه الأفعال السياسية الرشيدة التي تؤدّمها الدولة لحماية الأمن الاقتصادي بالحد من البطالة، وضمان الحياة الاقتصادية الكريمة لأفراد المجتمع واستدامتها، والتنبؤ والتخطيط للآزمات الاقتصادية، والأخذ بالمتغيرات الاقتصادية الدولية.

5.2 الأمن البيئي:

يتعلق الأمن البيئي بالنظام البيئي وما يقوّض أركانه ويعطل عمله. وقد وصف الأمن البيئي بأنه اجراءات قانونية تؤدّمها الدولة بمؤسساتها المختلفة لحماية البيئة من التهديدات الطبيعية والبشرية وبالتالي تعزيز منظومة الأمن القومي التي يُعد الأمن البيئي جزءاً منها. وتأتي تهديدات الأمن البيئي على عدة صور، منها: التلوث البيئي، سواء أكان تلوثاً هوائياً أم مائياً أم تلوثاً للتربة، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتصحر، والحروب والنزاعات المسلحة⁽²¹⁾. ويمكن الحد من تهديدات الأمن البيئي بوسائل تقليدية، مثل: ضبط الممارسات البشرية المضرة المؤدية إلى تلوث الهواء والماء والتربة، ووسائل ابتكارية طويلة الأجل مثل تعزيز الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.⁽²²⁾

بناءً على ما تقدم، يمكن تصور السلوك السياسي الحيوي البيئي بأنه الأفعال السياسية الرشيدة التي تقررها الدولة وتنفذها لتحقيق الأمن البيئي من خلال اجراءاتها التي تستهدف حماية عناصر البيئة من التهديدات الطبيعية والبشرية مثل التلوث، والتصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية، سواء أكانت اجراءاتها قصيرة الأجل مثل منع الممارسات البشرية المضرة بالبيئة، أم طويلة الأجل مثل دعم تحقيق التنمية المستدامة.

6.2 الأمن المائي:

حظي الأمن المائي باهتمام مبكر من قبل منظمة الأمم المتحدة فكان أول مؤتمر لها حول البيئة والمياه في عام 1977، وأصبح في مطلع الحادي والعشرين هدفاً من أهداف

(21). خليل مداني، ضوابط حماية الأمن البيئي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2023، ص 12، 15.

(22). سهام ختال، ومحمد عدالة، الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر

السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص ص 399-418.

التنمية المستدامة بموجب لجنة الأمم المتحدة لقضايا المياه التي تدعو إلى تخفيض نسبة الأفراد الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى ماء الشرب الآمن⁽²³⁾. ومن الطبيعي أن يحظى الأمن المائي باهتمام الدول العربية بسبب شح المياه في بعضها واعتماد بعضها بدرجة كبيرة على منابع تقع خارج الوطن العربي⁽²⁴⁾، من أجل تحقيق الأمن المائي الذي يعرف بأنه توفر الماء الصحي بالتكلفة المعقولة لكل فرد لكي يحيا حياة صحية منتجة⁽²⁵⁾ ومن تعريفات الأمن المائي كذلك أنه توفر الكمية الكافية من المياه بالجودة المناسبة للصحة البشرية، والأنظمة البيئية، وعمليات الإنتاج بعيداً عن أي تهديدات للبشر والبيئة والاقتصاد⁽²⁶⁾. ويتحقق الأمن المائي عندما تتمكن الدولة من تحقيق التوازن بين الكميات المتوفرة وبين الكميات المطلوبة من الماء⁽²⁷⁾، وعندما تضمن الدولة توفر مصادر المياه وتضمن جودة هذه المصادر وعدم تلوثها⁽²⁸⁾.

وبناءً على ذلك، يتعلق السلوك السياسي الحيوي لحماية الأمن المائي بالأفعال السياسية الرشيدة التي توجهها الدولة لتأمين حصول أفراد المجتمع على الماء الآمن الصحي النظيف بالتكلفة المعقولة، وتعزيز الاستهلاك الرشيد المستدام من دون إلحاق ضرر بالبشر والبيئة والاقتصاد.

7.2 الأمن الغذائي:

تنوعت عناصر الأمن الغذائي كما بينها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في تعريفها لهذا المفهوم بأنه وصول جميع أفراد الدولة إلى الغذاء الكافي للعيش حياة صحية فاعلة؛ إذ احتوى هذا التعريف مصطلحات توضح دلالة هذا المفهوم وهي: جميع الأفراد، وجميع

⁽²³⁾ T. Baumgartner and C. Pahl-Wostl, "UN-water and its role in global water governance", Ecology and Society, Vol. 18, No. 3, 2013, P. 3.

⁽²⁴⁾ - عمر عيو، وأمنة خليج، ومريم بلعوز، متطلبات تحقيق الأمن المائي المستدام في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023، 91، ص ص 79-100.

⁽²⁵⁾ V. Srinivasan, M. Kona and M. Sivapalan, "A dynamic framework for water security", Water Security, Vol. 1, 2017, PP. 12-20.

⁽²⁶⁾ D. Grey and C. W. Sadoff, "Sink or swim? Water security for growth and development". Water Policy, Vol. 9, No. 6, 2007, PP. 545-571.

⁽²⁷⁾ - عمر عيو، وأمنة خليج، ومريم بلعوز، مرجع سابق، ص 81.

⁽²⁸⁾ K. Jayaswal, V. Sahu and B. R. Gurjar, "Water pollution, human health and remediation", In S. Bhattacharya, A. Gupta, and A. Pandey (Eds), Water Remediation. Energy, Environment, and Sustainability. Springer, Singapore, 2018, PP. 11-27.

الأوقات، والوصول المادي، والوصول الاقتصادي، والغذاء الكافي، والغذاء الآمن، والغذاء المفيد، والحاجات اليومية، والحياة الصحية الفاعلة، وتم تلخيصها ضمن أربعة عناصر هي: توفر الغذاء، والوصول إليه، والاستقرار الغذائي، والاستثمار لتحقيقه.⁽²⁹⁾ ومن أبرز تهديدات الأمن الغذائي كما يراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الجوع، وسوء التغذية، والآثار السلبية التي يتعرض لها الأفراد بسبب التغيرات الزراعية والظواهر المؤثرة فيها⁽³⁰⁾ مثل: التغير المناخي، والأزمات العالمية ك أزمة الغذاء العالمية (2008/2007) التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا. لذا، يستدعي تحقيق الأمن الغذائي النظر إلى عدة جوانب، مثل: الشراكة العالمية والاستعانة بالمنظمات المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة، والاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدولة⁽³¹⁾، ودعم الاستثمار في القطاع الزراعي⁽³²⁾. ومما تجب الإشارة إليه أن توفر الغذاء الكافي لا يعني بالضرورة تحقق الأمن الغذائي؛ لأنه تحقيقه لا يتوقف على توفر الغذاء بل يعتمد كذلك على إمكانية الوصول إليه.

وعليه، يعرف السلوك السياسي الحيوي لتحقيق الأمن الغذائي بأنه الأفعال السياسية الرشيدة التي تؤديها الدولة لمنفعة شعبيها من خلال حمايته من التهديدات المتعلقة بالغذاء مثل عدم إمكانية وصول أفراد المجتمع للغذاء الكافي الآمن الصحي، أو لمنفعة شعب آخر بحمايته من التهديدات نفسها بارسال مساعدات غذائية أو تقديم مساعدات فنية لمساعدته على مواجهة المجاعات وتجنب سوء التغذية.

ثانيًا. تطبيقات السلوك السياسي الحيوي

1. تطبيقات داخلية للسلوك السياسي الحيوي

يقصد بالتطبيقات الداخلية للسلوك السياسي الحيوي تلك التي تؤديها الدولة على أراضيها، سواء أكانت لمنفعة شعبيها أو شعب آخر. وإذ تحددت أبرز مجالات السلوك

⁽²⁹⁾ Food and Agriculture Organization (FAO), Committee on World Food Security (CFS). **Global Strategic framework for food security & nutrition (GSF)**. Draft for discussion at the OEWS meeting on 10 May 2017. Available online at: <https://www.fao.org/3/br645e/br645e.pdf>.

⁽³⁰⁾ P. H. Liotta and T. Owen. Why human security, 2006, Op.cit., P. 42.

⁽³¹⁾ T. Zerbian and E. de Luis Romero, "The role of cities in good governance for food security: Lessons from Madrid's urban food strategy", **Territory, Politics, Governance**, 2021, PP. 1-19. <https://doi.org/10.1080/21622671.2021.1873174>.

⁽³²⁾ P. McMichael and M. Schneider, "Food security politics and the millennium development goals", **Third World Quarterly**, Vol. 32, No., 1, 2011, PP. 119-139.

السياسي الحيوي بالأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والمائي، والغذائي فإن تطبيقاتها الداخلية لمنفعة الشعب تشملها جميعاً، أما تطبيقاتها الداخلية لمنفعة شعب آخر فتقتصر على الجانب الإنساني بتحقيق الأمن الشخصي من خلال السماح بانتقال الأفراد المتضررين من دولة إلى أخرى.

وقد تبين أن واجب الدولة تجاه مواطنيها من حيث الأمن الشخصي يحتم عليها حمايتهم من أي تهديدات تمس الأمن الشخصي للفرد والمتمثل في تحرره من الخوف من القمع، وعدم وصوله إلى حاجاته الأساسية، وأضرار الكوارث الطبيعية. أما على صعيد الأمن المجتمعي فإن الدولة مطالبة بحماية المجتمع من أي تهديدات تمس الدين والثقافة والقيم والعادات أو أي تهديدات أخرى تؤدي إلى تعطيل الوظائف الاجتماعية في الدولة. وكذلك، حماية صحة المواطن وضمان سلامة المجتمع من الأمراض المعدية والأوبئة والحد من انتشارها والتخطيط المسبق للتعامل معها لتحقيق الأمن الصحي. بالإضافة إلى حماية البيئة من مخاطر التصحر، وتلوث البيئة بالمخلفات وتلوث مصادر المياه، والتغير المناخي، واستغلال مواردها بصورة مستدامة للوصول إلى حالة الأمن البيئي.

أما من حيث الأمن الاقتصادي فإن الدولة مطالبة بتحقيق الرفاه الاقتصادي للفرد لكي يكون شخصاً فاعلاً في مجتمعه بضمان الدخل الاقتصادي الذي يساعده على رفع مستوى معيشته. ومن حيث الأمن المائي، يُطلب من الدولة توفير الماء الآمن مع إمكانية الوصول إليه بالتكلفة المعقولة في ظل تشجيع الاستخدام المستدام، والأمن الغذائي بتوفير الغذاء الذي يمد الفرد بحاجته اليومية من الأسعار الحرارية في ظل دعم البنية التحتية الزراعية، والاستثمار في القطاع الزراعي. ومن أمثلة التطبيقات الداخلية للسلوك السياسي الحيوي التي تجربها الدولة على أراضيها لصالح شعب آخر: استقبال اللاجئين من دولة أخرى والسماح لهم بالاندماج المجتمعي من أجل تحقيق مشاركة مجتمعية فاعلة، كما فعلت بعض دول الاتحاد الأوروبي عندما استقبلت اللاجئين من مناطق مختلفة في العالم.

1. تطبيقات خارجية للسلوك السياسي الحيوي

تشير التطبيقات الخارجية للسلوك السياسي الحيوي إلى أفعال الدولة وأنشطتها التي تؤديها خارج حدودها لمساعدة شعب آخر. ومن أمثلة تطبيقاتها تلك التي تجري في سياق الأمن الشخصي، والصحي، والبيئي، والغذائي. وتأتي هذه التطبيقات في ظل عجز كثير من الدول عن تحقيق هذه المجالات الأمنية بمفردها بسبب عدم توفر الموارد الكافية، أو

دخولها في صراعات داخلية تتعطل معها مجريات الحياة الطبيعية، أو بسبب تعرضها لكوارث طبيعية. لذا، يأتي التعاون الدولي سبباً لمواجهة التحديات التي تفوق مقدرة الدولة. والغاية من جهود التعاون الدولي بطبيعة الحال هي تحقيق الأمن والسلم الدوليين والمساهمة في مواجهة التحديات الدولية في مجالات مختلفة.⁽³³⁾

وقد أظهرت الشواهد على مسرح الأحداث الدولي وجود عديد من تطبيقات السلوك السياسي الحيوي التي تؤديها كثير من الدول خارج حدودها في مجالات متنوعة، مثل: ارسال معونات طبية أو غذائية أو فنية لمساعدة الشعوب الأخرى على تجاوز أزماتها البشرية، نحو النزاعات والأزمات السياسية، والطبيعية كالزلازل والفيضانات، ومساعدة دول أخرى لتخطي المجاعة أو مواجهة تهديدات صحية جاءت بعد انتشار أوبئة وأمراض معدية، بالإضافة إلى المساهمة في حماية البيئة الطبيعية الدولية من التلوث، والتصحر، وحماية مصادر الماء، وتعزيز مقدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي.

ويمكن تفسير السلوك السياسي الحيوي الخارجي للدولة بمنظور القوة الناعمة التي توظفها الدولة خارج حدودها في قضايا إنسانية وبيئية⁽³⁴⁾، أو بوصفه سلوكاً دبلوماسياً خاصة في مسائل الدبلوماسية الإنسانية عند مساعدة الدول في أحوال الكوارث الطبيعية، والدبلوماسية البيئية التي تعد شكلاً من أشكال التعاون الدولي في إطار حماية البيئة من التغير المناخي والحد من انبعاث الغازات الضارة.⁽³⁵⁾

خاتمة:

هدف البحث إلى التعريف بالسلوك السياسي الحيوي، ومجالاته، وتطبيقاته الداخلية والخارجية. وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها ما يلي:

- يعرف السلوك السياسي الحيوي بأنه الأفعال السياسية الرشيدة التي تتخذها الدولة لحفظ الأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والمائي، والغذائي داخل حدودها لمنفعة شعبها أو لمنفعة شعب آخر في أحوال وظروف معينة.

⁽³³⁾ - علي عيسى، الأمن الصحي بين الأطر النظرية وواقع العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 23، العدد 4، 2020، ص ص 24-47.

⁽³⁴⁾ - ضفاف كامل كاظم، توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية إنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 69، 2022، ص ص 277-310.

⁽³⁵⁾ Aslak Brun, "Conference diplomacy: The making of the Paris agreement", Politics and Governance, Vol. 4, No. 3, 2016, PP. 115-123.

– تعرف مجالات السلوك السياسي الحيوي للدولة الحديثة بأنها الأفعال السياسية الرشيدة التي تؤديها الدولة لحماية الأفراد من العنف والقمع وأضرار الكوارث الطبيعية وعدم توفر الحاجات الأساسية (الأمن الشخصي)، وضمان استمرارية الوظائف الاجتماعية، والتخطيط للأزمات والكوارث، وحماية هوية الشعب وثقافته ودينه وعاداته وقيمه الأساسية (الأمن المجتمعي)، وحماية الأفراد من الأمراض المعدية والأوبئة والتخطيط لإدارة الأزمات الصحية (الأمن الصحي)، وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد للعيش بكرامة (الأمن الاقتصادي)، وصون البيئة من التلوث ومواجهة الظروف البيئية المتغيرة (الأمن البيئي)، وضمان وصول الأفراد للماء الصحي بالتكلفة المعقولة (الأمن المائي)، وحماية الأفراد من الجوع وسوء التغذية وأضرار التغيرات الزراعية والمناخية (الأمن الغذائي).

– تمارس الدولة سلوكها السياسي الحيوي على أراضيها لمنفعة شعبيها. وقد تستهدف منفعة شعب آخر بجهود داخلية مثل استضافة الأفراد المتضررين على أراضيها كما في استقبال اللاجئين، أو بجهود خارجية مثل إرسال معونات إلى دول أخرى كما في المساعدات الطبية والفنية والغذائية في حالات المجاعات، والزلازل، وانتشار الأوبئة، ووقف التهديدات البيئية.

ويستدل بهذه النتائج على استنتاج مهم يُفيد بأن السلوك السياسي للدولة الحديثة يكون حيويًا إذا اتسعت مجالات الأمن التي تقع محل اهتمام الدولة وأصبحت تشمل الأمن الشخصي، والمجتمعي، والصحي، والاقتصادي، والبيئي، والمائي، والغذائي. وتمارس الدولة سلوكها السياسي الحيوي على أراضيها لحماية شعبيها من التهديدات المختلفة أو إذا استقبلت لاجئين على أراضيها، وقد يتخطى هذا السلوك السياسي حدود الدولة إذا توجهت لمساعدة شعوب أخرى تمر بظروف صعبة مثل الكوارث الطبيعية.

ويوصي البحث في ضوء نتائجه التي توصل إليها بضرورة أن تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بسلوكها السياسي الحيوي لأنه يجمع في طياته جميع أشكال الأمن التي تسعى إلى تحقيقها، ووضع مجالاته في إطار واحد لضمان حسن التنفيذ وعدم تعارض الأهداف أو تدخل الأنشطة خاصة في ظل درجات الارتباط القوية بين تلك المجالات، بالإضافة إلى تفعيل أدوار مراكز إدارة الأزمات والكوارث في التخطيط الاستراتيجي، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيقها، كما يقوي السلوك السياسي الحيوي أواصر الدولة وعلاقاتها

بغيرها من الدول خاصة عند قديم مساعدات لدول أخرى تواجه ظروف صعبة بسبب كوارث طبيعية مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات. وأخيراً، يوصي البحث بإجراء دراسات تبحث ارتباط مجالات السلوك السياسي الحيوي ببعضها البعض وبمتغيرات أخرى، وتربط السلوك السياسي الحيوي للدولة الحديثة بأشكال أخرى من السلوك السياسي مثل السلوك السياسي الذكي للدولة الحديثة.

قائمة المراجع:

الكتب:

- صقر، مصطفى سيد أحمد ، نظرية الدولة عند الفارابي: دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1989.
- القصبي، عبد الغفار رشاد ، مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول، التحليل السياسي ومناهج البحث، منشورات مكتبة الآداب، القاهرة، 2004.
- القطاطشة، محمد حمد ، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

المقالات:

- أبو دوح، خالد كاظم، الأمن المجتمعي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2021، متاح على الموقع: <https://nauss.edu.sa>. تاريخ التصفح: 1 مارس، 2023.
- براجل، الصالح. مقومات الأمن المجتمعي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص ص 63-75.
- بلقاضي، إسحاق ، أدوات حماية الأمن الصحي الدولي في إطار اللوائح الصحية الدولية. مجلة الدراسات القانونية، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص ص 172-189.
- حموم، فريدة . إشكالية تعريف أمن الطاقة وعلاقته بالأمن القومي. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 12، 2019، ص ص 13-24.
- ختال، سهام ، وعدالة، محمد، الحوكمة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص ص 399-418.

- زان، مريم، الأمن الصحي كمكون من مكونات الأمن المجتمعي. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص ص 192-202.
- صخري، سفيان، التحولات الكبرى في القضايا الأمنية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13(1)، العدد 18، 2022، ص ص 13-43.
- عبو، عمر، وخليج، أمينة، وبلعوز، مريم، متطلبات تحقيق الأمن المائي المستدام في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023، ص ص 79-100.
- عيسى، علي، الأمن الصحي بين الأطر النظرية وواقع العلاقات الدولية. مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 23 العدد 4، 2020، ص ص 24-47.
- كاظم، ضفاف كامل، توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية إنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 69، 2022، ص ص 277-310.
- كريم، واثق جعفر، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن المجتمعي: دراسة تحليلية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10، 2020، ص ص 247-272.
- مداني، خليل، ضوابط حماية الأمن البيئي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2023.
- يعقوب، سوزان جمعة، و القشاطشة، محمد حمد، السلوك السياسي للدولة الحديثة. مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 32، العدد 6، 2022، ص ص 177-191.
- Baumgartner, T. and Pahl-Wostl, C. "UN-water and its role in global water governance", Ecology and Society, Vol. 18, No. 3, 2013.
- Brun, A. Conference diplomacy: The making of the Paris agreement. Politics and Governance, Vol. 4, No. 3, 2016, PP. 115-123.
- Grey, D. and Sadoff, C. W. "Sink or swim? water security for growth and development". Water Policy, Vol. 9, No. 6, 2007, PP. 545-571.
- Jayaswal, K., Sahu, V. and Gurjar, B. R. "Water pollution, human health and remediation". In Bhattacharya S, Gupta A, Gupta A, Pandey A (Eds). Water remediation, energy, environment, and sustainability. Springer, Singapore, 2018, PP. 11-27.
- Liotta, P. H. and Owen, T. "Why human security". The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, Iss. 7, 2006, PP. 37-54.

- McMichael, P. and M. Schneider, M. "Food security politics and the millennium development goals". Third World Quarterly, Vol. 32, No. 1, 2011, PP. 119-139.
- Olsen, O. E. Kruke, B. I. and Hovden, J. "Societal safety: Concept, borders and dilemmas". Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol. 15, No. 2, 2007, PP. 69-79.
- Srinivasan, V., Konar, M. and Sivapalan, M. "A dynamic framework for water security". Water Security, No. 1, 2017, PP. 12-20.
- Stiglitz, J. E., "Employment, social justice and societal well-being", International Labour Review, Vol. 141, No. 1-2, 2002, PP. 9-29.
- Zerbian, T. and de Luis Romero, E. "The role of cities in good governance for food security: Lessons from Madrid's urban food strategy". Territory, Politics, Governance, 2021, PP. 1-19.

التقارير وأوراق العمل:

- Food and Agriculture Organization (FAO), Committee on World Food Security (CFS), "**Global strategic framework for food security & nutrition (GSF)**", Draft for discussion at the OEWG meeting on 10 May 2017. Available online at: <https://www.fao.org/3/br645e/br645e.pdf>.
- Nesadurai, H. E. "**Conceptualising economic security in an era of globalization: What does the East Asian experience reveal?**" Coventry, University of Warwick, Centre for the Study of Globalization and Regionalisation, UK, Working Paper No. 157/05, 2005.
- United Nations Development Program (UNDP), "**Human development report**", Oxford University Press, New York, 1994.